



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

## مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الطور الثاني أكاديمي

في: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

تحت عنوان:

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وفق نموذج CAMELS  
إعداد الطلبة:

- سعودي الشريف

- زغبة أيمن

تاريخ المناقشة: 2025/06/24

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
مليكة نجاعي	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	رئيسا
وردة بلعيد	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقرا
محمد بوديسة	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

عظيمة

فَلَا تَعْلَمُ لَهَا كَيْفَ تَتَزَكَّى  
وَمَا لَهَا مِنْ عَدُوٍّ مُؤْتَمِرٍ  
فَلَا تَعْلَمُ لَهَا كَيْفَ تَتَزَكَّى  
وَمَا لَهَا مِنْ عَدُوٍّ مُؤْتَمِرٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا، فحمدا لله ذي الفضل العظيم

الذي أكرمنا بالعلم ومنحنا الصبر على صعوبات المشوار ووفقنا لنصل الى نهايته،

والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين.

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى

الأستاذة المشرفة

الدكتورة: بلعيد وردة

لتكرمها بقبول الاشراف على هذه المذكرة والوقت الثمين والجهد الكبير الذي بذلته من خلال

توجيهاتها

ومتابعتها لنا من بداية هذا العمل والى غاية اكماله فجزاها الله كل خير وجعله في ميزان

حسناتها

ونشكر كذلك أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم على تقييم واثرء هذا العمل

وأشكر كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛ فقد كان له الفضل الأَوَّل في بلوغي

التعليم العالي

والذي الحبيب، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأشورعتني حتى الكبر

أمي الغالية، طَيَّبَ اللهُ ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في تجاوز كثير من العقبات والصعاب. إلى

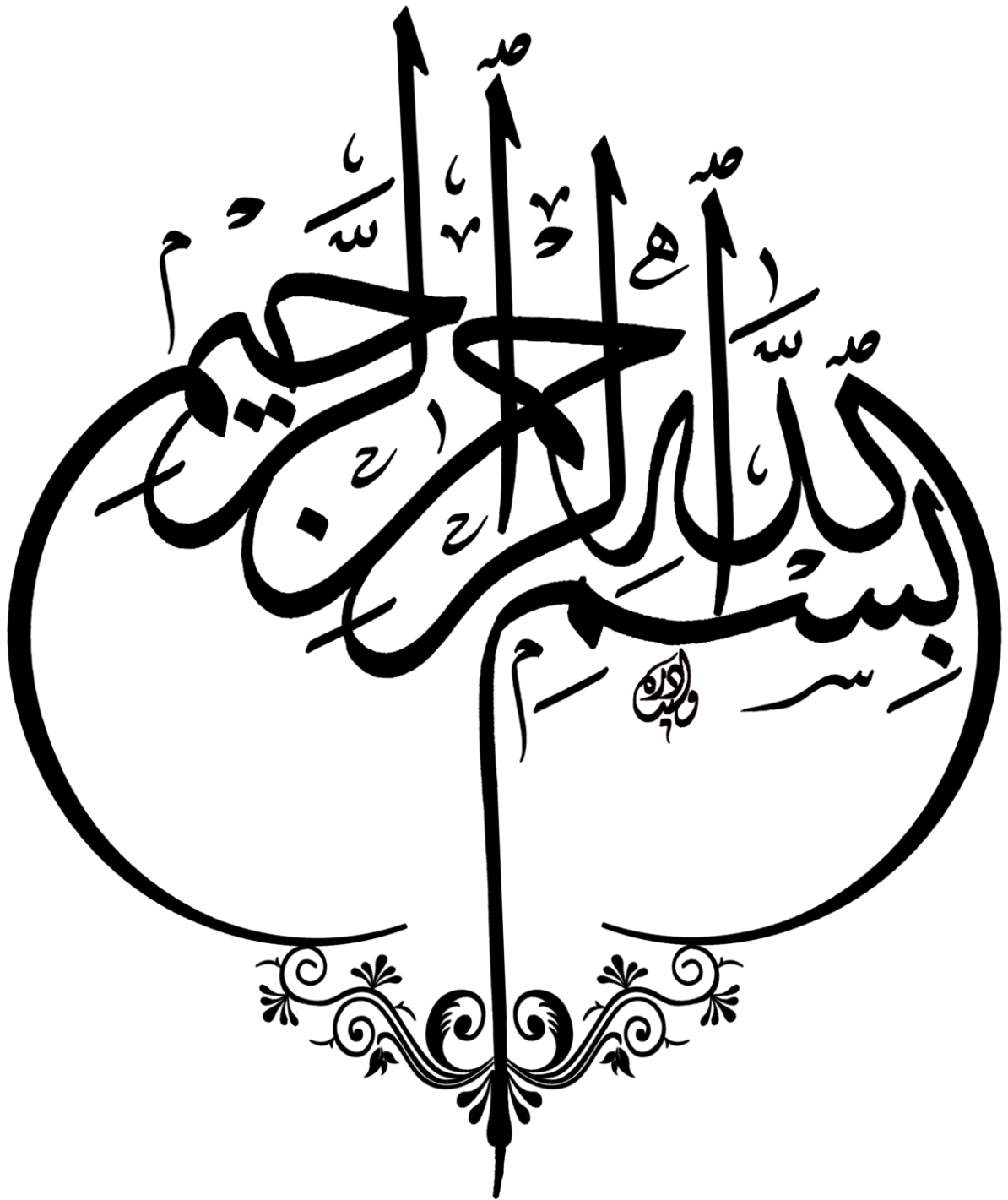
جميع أساتذتي الكرام؛

ممن لم يتوانوا في مد يد العون والمساعدة

أهدي إليكم بحثي هذا، وأتمنى أن يحوز رضاكم.

الطالب: سعودي الشريف





# فهرس المحتويات

الفهرس	
الصفحة	العنوان
	شكر وعرافان
	إهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	ملخص
أ	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية
08	المطلب الأول: نشأة الأداء ومكوناته
10	المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي
12	المبحث الثاني: أنواع الأداء المالي ومجالاته
12	المطلب الأول: أنواع الأداء المالي
16	المطلب الثاني: مجالات الأداء المالي
18	المطلب الثالث: خطوات تقييم الاداء
19	المبحث الثالث: أهمية وأهداف الأداء المالي

19	المطلب الأول: أهمية الأداء المالي
19	المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي
21	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS</b>	
23	تمهيد:
24	المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية
24	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية
25	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية
27	المبحث الثاني: معيار تقييم الأداء المالي CAMELS
27	المطلب الأول: مفاهيم حول معيار Camels
28	المطلب الثاني: معايير Camels
29	المطلب الثالث: مميزات معيار Camels
31	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج CAMELS</b>	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: البطاقة التعريفية بالبنك الوطني الجزائري (BNA)
34	المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA
	المطلب الثاني: وظائف البنك الوطني الجزائري
38	المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام معيار CAMELS للفترة (2019-2021)
38	المطلب الأول: تقييم كفاية رأس مال وجودة الأصول والسيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري وفق معيار CAMELS
39	المطلب الثاني: تقييم الإدارة والحساسية لمخاطر السوق البنك الجزائري وفق معيار CAMELS
49	المطلب الثالث: التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة (2019-2021)

51	خاتمة
53	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق

قائمة الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم
38	يوضح نسبة رأس المال الأساسي الى إجمالي الأصول	1-3
39	يوضح نسبة التصنيف المرجح WCR	2-3
40	يوضح نسبة الرفع المالي	3-3
40	يوضح نسب التصنيف المرجح ونسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري	4-3
42	يوضح نسبة العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية	5-3
43	يوضح نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري	6-3
45	يوضح التصنيف المركب بمؤشر السيولة في البنوك	7-3
45	يوضح نسبة وتصنيف مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري	8-3
48	تحليل الفجوة GAP للبنك الوطني الجزائري للفترة (2019-2021)	9-3
49	التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري للفترة (2019-2021)	10-3

قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	رقم
13	أنواع الأداء حسب المصدر	1-1
17	ميادين الأداء "مجالات"	2-1
37	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	1-3

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS، من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة 2019-2021. وتكمن أهمية هذا البحث في قياس مدى كفاءة البنوك في استخدام مواردها، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، وتحليل مؤشرات مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الربحية، الحساسية لمخاطر السوق وكفاءة الإدارة. وقد أظهرت النتائج تصنيفات متفاوتة للبنك المدروس، مما يؤكد أهمية استخدام النموذج كأداة رقابية وتحليلية لدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء المصرفي.

## الكلمات المفتاحية :

### الأداء المالي - البنوك التجارية - نموذج CAMELS

#### Study Summary:

This study aims to evaluate the financial performance of Algerian commercial banks using the CAMELS model, focusing on a case study of the National Bank of Algeria (BNA) during the period 2019–2021. The research analyzes six key indicators: Capital Adequacy, Asset Quality, Management Efficiency, Earnings, Liquidity, and Sensitivity to Market Risk. The results reveal a variation in performance scores, with strengths observed in profitability, capital adequacy, and asset quality, while weaknesses were noted in liquidity. These findings highlight the usefulness of the CAMELS model as a regulatory and analytical tool that supports decision-making and improves banking performance under evolving economic and financial challenges.

#### Financial Performance - Commercial Banks - CAMELS Mode

مقدمة

## تمهيد:

يُعد النظام المصرفي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني في أي دولة، نظراً للدور الحيوي الذي تؤديه البنوك التجارية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، وتوفير السيولة، ودعم النمو الاقتصادي، فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار المالي وتيسير المبادلات التجارية الداخلية والخارجية. وقد ازدادت أهمية البنوك التجارية في ظل التحولات الاقتصادية والمالية الكبرى التي يشهدها العالم، لاسيما مع تصاعد موجات العولمة، وتحرير الأسواق المالية، وتطور التكنولوجيا المالية (FinTech)، ما فرض على هذه المؤسسات تحديات متزايدة تتطلب منها تعزيز أدائها المالي وتحسين كفاءتها التشغيلية.

في هذا السياق، يُعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أداة استراتيجية وأساسية تُعتمد من قبل مختلف الأطراف المعنية، سواء داخل المؤسسة المصرفية (كالإدارة العليا والمساهمين)، أو خارجها (كالسلطات الرقابية والمستثمرين والعملاء). فهذا التقييم لا يقتصر على قياس الربحية أو المردودية، بل يشمل أيضاً تحليل السيولة، الكفاءة، جودة الأصول، والاستقرار المالي، ما يسمح بفهم متكامل وشامل لقدرة البنك على تحقيق أهدافه قصيرة وطويلة المدى، مع الالتزام بالمعايير التنظيمية والرقابية.

وقد أصبح لزاماً على البنوك التجارية، في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة - كسقوط النظام المالي في 2008 أو تداعيات جائحة كوفيد-19 - أن تطور آليات دقيقة ومنهجيات فعالة لتقييم أدائها المالي، بما يساعدها على التنبؤ بالمخاطر وتقادي الانهيارات المحتملة. كما أن تقييم الأداء المالي يُعد أداة مهمة لتحفيز الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الثقة في السوق المصرفية.

إن دراسة موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تُحيلنا إلى التفاعل بين عدة مكونات نظرية وتطبيقية، تبدأ بفهم الأطر العامة للإدارة المالية في البنوك، وتتم بتحليل المؤشرات المالية الأساسية (كالسيولة، الربحية، الكفاءة، جودة الأصول، والملاءة المالية)، وتنتهي بضرورة استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة، كتحليل النسب المالية، ونماذج CAMELS.

## الإشكالية:

تعد البنوك من أهم الركائز الأساسية التي تسهم في استقرار الاقتصاد الوطني وتطويره، حيث تلعب دوراً محورياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاستقرار المالي. ومن هنا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك، إذ يساهم في تحديد مدى قدرتها على تحقيق الربحية والكفاءة المالية، بالإضافة إلى قدرتها على التكيف مع التحديات الاقتصادية المتغيرة.

سيتم التركيز على تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنوك باستخدام نموذج CAMELS وتقييم مدى تأثيرها على استقرار المؤسسات المصرفية وقدرتها على المنافسة في السوق المالية.

خلال هذا المدخل تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج **Camels** ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بتقييم الأداء؟

2- ما المقصود بمعيار **camels** ؟ وما هي مؤشراتته؟

3- هل يمكن تطبيق معيار **camels** في البنك الوطني الجزائري؟

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات المبدئية التالية:

الفرضيات:

1- المقصود بتقييم الأداء باختصار هو مؤشر الكفاءة والفعالية.

2- معيار **camels** وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة تصنيفه.

3- يمكن للبنك الوطني الجزائري تطبيق معيار **camels**.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1- التعريف وإبراز أهمية تقييم أداء البنوك.

2- إبراز مفهوم وأهمية معيار **camels**.

3- كيفية استخدام معيار **camels** في البنك الوطني الجزائري.

أهداف الدراسة:

من بين أهداف الدراسة:

1- معرفة كيفية تقييم الأداء لدى البنوك بصفة عامة , وبصفة خاصة البنك الوطني الجزائري.

2- معرفة أهم الطرق والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء البنوك .

3- توضيح كيفية عمل هذا المعيار في البنك الوطني الجزائري .

مبررات اختيار الموضوع:

ان مبررات اختيار الموضوع له اسباب موضوعية واخرى ذاتية وهي كالتالي:

1-أسباب موضوعية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص (مالية البنوك والتأمينات)

- التعرف على معيار CAMELS الذي يعتبر من أهم النماذج المستخدمة في تقييم الأداء، لكونه مؤشر سريع الالمام بالموقف المالي للبنك.

## 2-أسباب ذاتية:

- رغبة شخصية في البحث في هذا الموضوع

## حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية: تتجلى حدود الدراسة في تقييم الاداء باستخدام نموذج CAMELS وقد اقتصر مجال الدراسة على البنك الوطني الجزائري.

2-الحدود الزمانية: تتعلق الحدود الزمانية بدراسة للتقارير المالية لبنك الوطني الجزائري للفترة من 2019 الى 2021

منهج البحث والادوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، في حين تم الاعتماد في الفصل التطبيقي أسلوب دراسة حالة باستخدام مجموعة من النسب المالية وبعض الادوات كمعالج الجداول EXEL.

هيكل الدراسة: من أجل تحقيق اهداف الدراسة والإجابة على الاشكالية المطروحة، تم تقسيم البحث إلى 3 فصول: تناولنا في الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي تضمن 3 مباحث، المبحث الأول : عموميات حول الأداء والمبحث الثاني: أنواع الأداء المالي ومجالاته، ومبحث ثالث: أهمية وأهداف الأداء المالي، الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS تضمن مبحثين

مبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية ومبحث ثاني حول معيار تقييم الأداء المالي CAMELS.

الفصل الثالث كان حول تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج CAMELS

تضمن مبحثين، مبحث أول تعريف بالبنك الوطني الجزائري ومبحث ثاني حول تقييم أداء البنك باستخدام معيار CAMELS خلال فترة 2019-2021.

الدراسات السابقة:

**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018 (نعمان محصول، سراج موصو)-مقال-**

هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي لبنك المؤسسة العربية المصرفية (بنك ABCالأردن) خلال الفترة الممتدة من 2013-2018، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من خلال تحليل قيم المؤشرات المالية المستعملة اهمها: ان البنك استطاع تحقيق معدلات ربحية جيدة تدل على كفاءته في استغلال الموارد المتاحة امامه، كما ان البنك يتمتع بسيولة كافية تجعله بعيدا عن المخاطر على الرغم من اعتماده على نسب مديونية مرتفعة وهذا بسبب تحقيقه ارباح صافية كبيرة، كما تشير ايضا الى نتائج الدراسة الى ان البنك له قدرة على رد الودائع لأصحابها رغم، مما يجعله في مأمن عن مواجهة مختلف المخاطر، لذا فان البنك محل الدراسة جيد.

**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011 (شعوبي محمود، فوزي التجاني الهام)- مقال-**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA للفترة 2005-2011 من خلال تحليل نتائج معض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية خلال السبع سنوات، توصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها: ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الاداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

**تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014-2015 (محمد البشير بن عمر، احمد نصير)-مقال-**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم اداء البنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2015 من خلال تحليل نتائج توصلت الدراسة الى ان الاداء الكلي للبنك مرضي، أي سليم نسبيا مع وجود بعض القصور في عناصر بعض المؤشرات.

# الفصل الأول

- مفاهيم أساسية حول الأداء المالي -

### تمهيد :

لقد تسارعت عبر السنوات مجموعة من المتغيرات غيرت رأس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ كيان عالمي جديد سمته التغير المستمر في مجالات الحياة، وكانت التطورات العلمية والتكنولوجية وتعد البيئة المالية هي المظهر الأساسي لتلك المتغيرات بما ينعكس على الأداء الكلي عامة والأداء المالي خاصة للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها، ولما كانت المؤسسة عصب الحياة الاقتصادية كان لزاما عليها أن تنمو وتتميز لتصل إلى القمة في الأداء من عدة جوانب أو مظاهر وبالخصوص من المنظور الوظيفية المالية التي تعد من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية والتي يطلق على أدائها مصطلح "الأداء المالي" وإذا كانت عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ضرورية ولأزمة باعتبارها أسلوب المعرفة كفاءة وفعالية تلك المؤسسات في الحصول على مواردها المالية واستخدامها بما يحقق الأهداف المالية. وبناءا على ذلك نحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على المفاهيم الأساسية للأداء المالي.

### المبحث الأول: عموميات حول الأداء في المؤسسة الاقتصادية

#### تمهيد:

يشغل الأداء أو موضوع الأداء في المؤسسات باهتمام الباحثين سواء على مستوى الكلي أو الجزئي وهذا الاهتمام راجع إلى أن الباحث عن الأداء المرتفع باعتباره مقياس للنجاح هو ما تسعى إليه المؤسسات لتحقيقه لذا ستسعى من خلال علا المبحث المعرفة مفهوم الأداء وكل ما هو متعلق به.

#### المطلب الأول: نشأة الأداء ومكوناته

إن المتتبع التاريخي للأداء والاهتمام به قديم قدم الحضارة الإنسانية والرقي في معالم هذه الحضارة وهو ما سنتناوله من خلال هذا المطلب إلى جانب التعرف على مفهومه ومكوناته.

#### الفرع الأول: نشأة الأداء

بالرغم من انتشار مؤشرات الأداء في القطاع العام بقول العقد الماضي إلا أنه لم يستر سوى القليل من البحوث النظرية عن مفهوم الأداء، وقد تضمنت الكثير من الكتابات التي تداولت مؤشرات الأداء انتقادات العرض ومضمون هذه المؤشرات في حين أن التفسيرات الرئيسية للأداء حسبة وغير مكتملة، وقد كان قياس أعباء العمل وكفاية العاملين جزءا من أسلوب الإدارة العلمية التي أثرت على الإصلاحات الحكومية في أوائل القرن العشرين، وقد أصدرت رابطة الإدارة الدولية المدن منشورا عن قياس الأنشطة الخاصة بالمحليات، وذلك في بداية عام 1943، وفي فترة الستينيات والسبعينيات ظهرت كتابات عن الفعالية التنظيمية وتمت طباعتها في كتب ومراجع عام الاجتماع والإدارة.

وفي الإدارة الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الاهتمام بقياسات الأداء تزايد تأثيره لما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية تأخذ بعين الاعتبار عمليات تحليل النظم خلال فترة إدارة الرئيس جونسون بتنفيذ نظام عمل برامج الموازنة التخطيطية.

وقد أصبح الاهتمام بتقييم البرامج منتشر بدرجة واسعة المغانية في السبعينيات عندما اعترفت الهيئات الحكومية على المستويات كافة بالحاجة لتقييم فعالية البرامج الاجتماعية الأكثر حداثة، وقد شجعت هذه الحركة الهيئات الحكومية على متابعة المقاييس على فترات زمنية محددة ومراقبة أداء البرامج بمرور الوقت، وعلى ذلك فقد بدأ عاري وهاتري وزملائها بالمعهد العمراني بالترويج الاستخدام قياسات الأداء بابل وتوفير التوجيهات الخاصة بكيفية للقياس واستخدامها، وقام باحثون آخرون بتطبيق هذا العمل بتحقيق أكبر في مجالات برامجية معينة، وقد ركز بعض الباحثين على قياسات الأداء المؤسسي. وقامت

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

العديد من الهيئات العامة بتجريب قياس الأداء الأعراض مختلفة طوال تلك الفترة (سامح، 2008، الصفحات 13-14).

واستند العمل التطبيقي الأول في هذا المجال في التعريفات الأصيل نطاق للأداء، واستخدم فقط عدد قليل من القياسات للمفهوم، ومع ذلك فقد ساء اعتراف سريع بأن الأداء مفهوم متعدد الأبعاد، وأن هناك حاجة للعديد من القياسات على يتم التعبير عن هذا التعقيد، وعلى وجه الخصوص فإن الأداء يمكن أن ينظر إليه بصورة مختلفة من جانب أصحاب المصلحة المختلفين، وهذه الرؤية أعيد اكتشافها بواسطة كتاب الإدارة العامة في السنوات الأخيرة. (سامح، 2008، صفحة 15)

### الفرع الثاني: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرهما بشكل جيد، وعليه سنتطرق للمفهوم هذه العوامل:

**أولاً: الفعالية:** يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، والعدو الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، وسنتطرق إلى تحليل هذا المصطلح:

**1- تعريف الفعالية حسب Vincent placher** ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة. (الداوي، 2009، صفحة 218)

**2- تعريف الفعالية:** نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها. (يحيائي، 2007، صفحة 46) من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة

إلى تحقيقها والأهداف المنجزة فعلياً وتقاس الفعالية بالنسبة التالية:

$$\text{الفعالية} = \text{Rp/ Rm}$$

حيث: Rm: قيمة المخرجات الفعلية.

**Rp**: قيمة المخرجات المتوقعة. (الداوي، 2009، صفحة 219)

**ثانياً: الكفاءة:** تعريف الكفاءة حسب Vincent plauchet: الكفاية تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة، كما تعرف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا أن الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \text{Mr} / \text{Rm}$$

حيث **Rm**: المخرجات.

**Mr**: المدخلات. (الداوي، 2009، صفحة 220)

**ثالثاً: الإنتاجية:** تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. (عدون، صفحة 16).

تعريف آخر للإنتاجية: تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة (الكرخي، 2007، صفحة 32).

**المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي**

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظراً لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم وبالإدارة وبالموارد البشرية.

وعليه فتتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث النشأة والتعريف والأنواع وندرس العوامل المؤثرة في الأداء.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الاستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل (Jean-pierre، 2003، صفحة 02).

ويعرف Akherkhen: الأداء على أنه إنجاز أو تادية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والأعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة (الداوي، 2009، صفحة 02).

كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها؛ أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة (المحسن، 2003.2004، صفحة 03).

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع... الخ) وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معاً، لأن من المحتمل أن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى، وكذلك من المحتمل أن يكون هناك إتفاق أكبر (الرحمان، 2006، صفحة 220).

ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناء على ما سبق: يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد، باعتباره نظاماً شاملاً ومتكاملاً ودينامياً.

### الفرع الأول: تقييم الأداء المالي:

توجد عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها (السيسي، 1996، صفحة 42).

- أما على المستوى الاستراتيجي فإن "تقييم الأداء هو تشخيص لنقاط القوة والضعف بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط إدارة أصول وخصوم المصرف" (فضالة، 1999، صفحة 276).

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

- هو الدراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على نجاعة ومستوى كفاءته للقيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقديم الفرد في المستقبل، وتحمله المسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى (الباقي، 1999، صفحة 288).

- أما تقييم أداء البنوك التجارية فهو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة. (وآخرون، 2011، صفحة 61).

- تقييم الأداء هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة، وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة. (عمارة، (2009 - 2005)، صفحة 13)

### المبحث الثاني: أنواع الأداء المالي ومجالاته

#### المطلب الأول: أنواع الأداء المالي

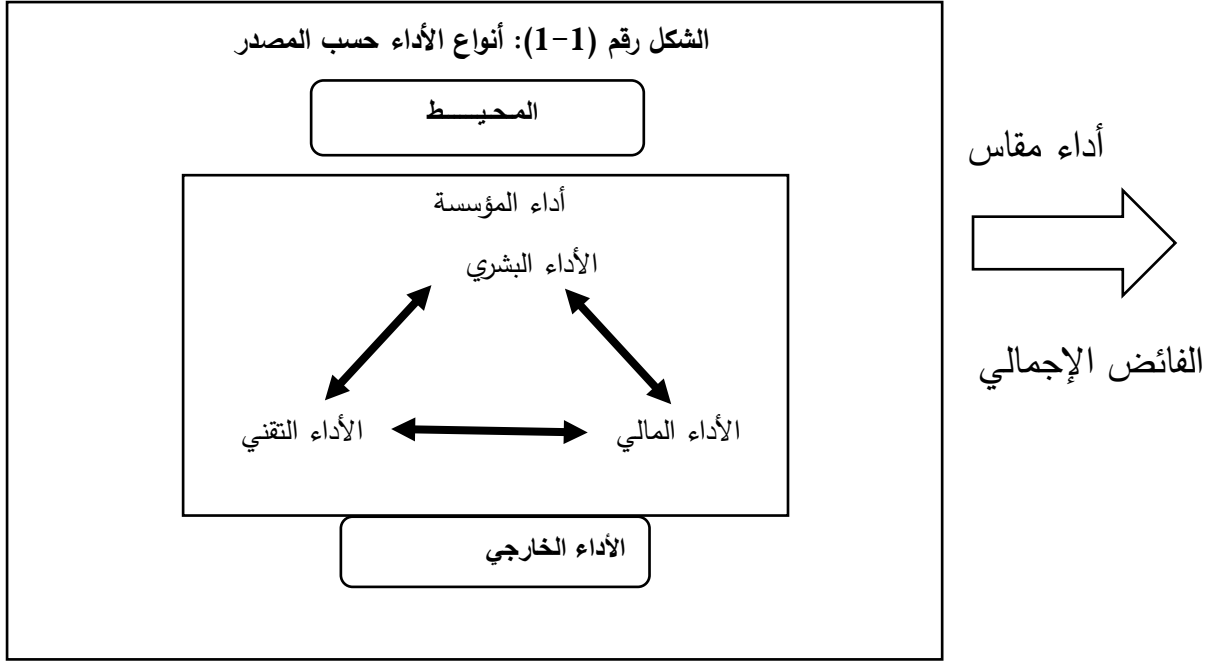
سنتطرق في هذا العنصر إلى أنواع الأداء حسب معايير متعددة يتم اختيارها كما نحاول التعرف على أهم معاييرها:

#### الفرع الأول: أنواع الأداء:

إن تحديد أنواع الأداء يفرض إختيار معايير التصنيف، والتي يمكن تحديدها في أربعة أشكال: هي معيار المصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

#### أولاً: حسب معيار المصدر:

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين الأداء الداخلي والأداء الخارجي الموروث من المحيط والشكل التالي يوضح أنواع الأداء حسب المصدر:



**1- الأداء الخارجي:** وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، وتتبادل المؤسسة التأثير وتستمر وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات والأبعاد التي تحيط بها وتمثل مكونات لهذا المحيط الخارجي كمتغيرات العامل الاقتصادي التي لا تؤثر فقط على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بل يمتد أثرها إلى طريقة حياة الأفراد ومستواها وفي جميع النواحي بعض هذه المتغيرات إيجابية كالزيادة في الإنتاج وفتح أسواق جديدة وأخرى سلبية مثل تراجع الإنتاج، زيادة البطالة.

**2- الأداء الداخلي:** كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد وهو أداء مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل حدود المؤسسة وهو ينتج من التوليفة التالية:

الأداء البشري وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة.

الأداء التقني ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال، وذلك من خلال الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول الثابتة.

**3- الأداء المالي:** يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض أرباح وتعظيم قيمة المؤسسة.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

ثانياً: حسب معيار الشمولية:

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى أداء كلي وأداء جزئي نوجزهما فيما يلي:

**1-الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها دون الفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها وفي إطار هذا الأداء يمكن الحديث عن مدى وعن كفاءات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية الربح الشمولية النمو التطور، إلخ.

**2-الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وهو بدوره ينقسم إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث حسب المعيار الوظيفي يمكن إيجاد أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التمويل وهكذا والأداء الكلي في الحقيقة هو عبارة عن تفاعل أداءات الأنظمة الفرعية الأداء الجزئية، وهو ما يعزز فكرة أو مبدأ التكامل والتسلسل بين الأهداف في المؤسسة. (الحاج، 2009، صفحة 125)

ثالثاً: حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط أساساً بعنصر التنظيم وتقسيم الوظائف هيكلتها داخل المؤسسة وبناء على الوظائف المعروفة يتم تقسيم الأداء إلى عدة أنواع منها: (الحاج، 2009، صفحة 126)

**1-أداء الوظيفة المالية:** يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي مقبول، وبناء هيكل مالي فعال.

**2-أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق الأداء الإنتاجي عندما تتحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى، مع إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة تسمح لها بالمنافسة وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

**3-أداء وظيفة الأفراد:** يلعب المورد البشري دوراً هاماً في تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة العام، فبقاء المؤسسة ونجاحها مرتبط لا شك ارتباطاً وثيقاً بأداء العامل البشري فيها، هذا الأداء الذي يجب أن يبني على الكفاءات واختيار ذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييراً فعالاً، وتحقيق فعالية المورد البشري، لا تكون إلى إذا الشخص المناسب في المكان وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

**4-أداء وظيفة التموين:** يتمثل في القدرة على الاستقلال عن الموردين والحصول على الموارد المناسبة وفي الأوقات المناسبة بأسعار مناسبة.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

5- أداء وظيفة البحث والتطور: يمكن دراسة هذا الأداء من خلال المؤشرات التالية توفر جو ملائم للبحث والابتكار والتجديد، التنوع في المنتجات درجة تحديث الآلات ومواكبة التطور.

6- أداء وظيفة التسويق: يتحدد هذا الأداء من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق ومنها حصة السوق، إرضاء العملاء من خلال معرفة عدد ونوع شكاوى العملاء، مقدار المردودات من المبيعات وكذلك سمعة التي نقيس حضور أو تواجد اسم العلامة التجارية في ذهن الأفراد ويمكن معرفتها من مردودية كل منتج.

7- أداء وظيفة العلاقات العمومية: في هذه الوظيفة يتحدد أبعاد مفهوم الأداء، فالأداء ضمن هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين. العملاء الموردين وأخيرا الدولة فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عند حصولهم على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة أما الموظفين فالأداء بالنسبة لهم هو توفير أو خلق جو عمل ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة الأجل التسديد والاستمرار في التعامل معها في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد طويلة ومنتجات في الأجل المناسبة وبالجودة العالية.

### رابعاً: حسب معيار الطبيعة:

تبعاً لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، سياسية ... الخ يمكن تصنيف الأداء إلى (نبيلة، 2019، صفحة 14):

1- الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنّبها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها "الإنتاج". الربح القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق. المردودية وتدنية استخدام مواردها رأس المال المواد الأولية، التكنولوجيا).

2- الأداء الاجتماعي: في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها الفرد أو الأفراد المؤسسة أولاً وأفراد المجتمع ثانياً، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية كما يقول أحد الباحثين الاجتماع المشروط بالاقتصاد" وفي بعض الأحيان لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

3-الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية، كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون أهداف التكنولوجيا التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا الأهمية التكنولوجيا.

4-الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية، ويمكن للمؤسسة أن يتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى.

### المطلب الثاني: مجالات الأداء المالي

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدف معين، وقد تعددت وجهات نظر الباحثين ويمكن إدراج مجالات الأداء في ثلاث ميادين على النحو التالي:

**الفرع الأول: مجال الأداء المالي:** يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه الأخيرة ويساهم في تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم، ومن هنا يمكننا القول أن الأداء المالي يعتبر المجال الرئيسي في قياس الأداء.

**الفرع الثاني: مجال الأداء العملي (التشغيلي):** يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية.

يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية، مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية.

ونوعية المنتج فضلا عن عملية التسويق، وغيرها من المقاييس التي تربط بمستوى أداء العمليات.

**الفرع الثالث: مجال الفاعلية التنظيمية:** هو المفهوم الأوسع والأشمل الميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذا فالفاعلية معيار يقدس مدى تحقيق الأهداف والانسجام مع البيئة الخارجية التي تعمل فيها المؤسسة من حيث استغلال مواردها المتاحة وقدرة المؤسسة على البقاء والتكيف والنمو.

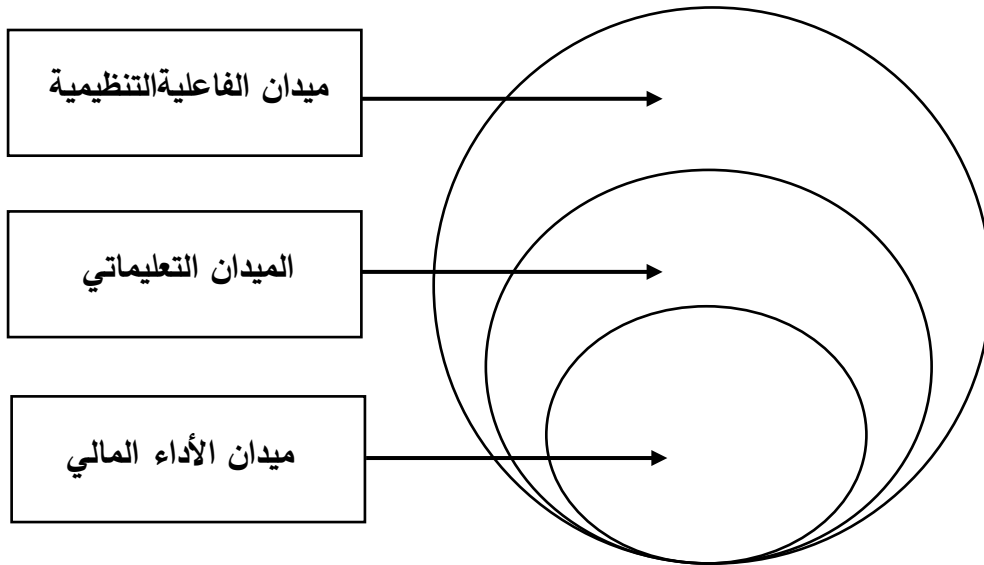
(إيمان، 2011، الصفحات 66-67)

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

وينص MKALIKA على وجود أربعة عوامل رئيسية من أجل تحقيق الفعالية التنظيمية وهي: احترام الهيكل الرسمية العلاقات بين المصالح الانتقال الجيد للمعلومات ومرونة الهيكل. (فوزي، 2019، صفحة 331)

الفرع الرابع: مجال أصحاب المصالح: ظهرت نظرية أصحاب المصالح على يد العالم " FREEMAN " وتعرف أصحاب المصالح على أنهم الأفراد والجماعات التي يمكنها أن تؤثر وتتأثر بما تقوم به المؤسسة من اعمال ونشاطات، وما تتبناه من برامج وسياسات ويحاول مجال أصحاب المصالح إعطاء صورة دقيقة عن موقع المؤسسة ضمن بيئتها الاجتماعية العامة وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسة محاطة ببيئة خارجية معقدة تتواجد بها مجموعات عديدة من أصحاب المصالح، يقيمون أداء المؤسسة من زاوية مدى تحقيق مصالحهم والشكل التالي يوضح مجالات الأداء:

### الشكل رقم 1-2: ميادين الأداء "مجالات"



المطلب الثالث: خطوات تقييم الاداء

الفرع الأول: خطوات تقييم الاداء:

تمر عملية تقييم الأداء بأربع مراحل مكملتها لبعضها البعض و هي على التوالي: جمع المعلومات الضرورية قياس الأداء الفعلي مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري دراسة الانحرافات واصدار الحكم عليها.

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

أولاً: المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية.

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد مورداً أساسياً في عملية التسيير بمختلف مستوياته، إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية وأن تكون في الوقت المناسب وهناك ثلاث مصادر تتحصل فيها المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي: ( Humbert Lesca P.20, 2010 Elisabeth Lesca,

1- الملاحظة الشخصية: وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان و ملاحظة ما يجري فيه.

2- التقرير أو البيان الشفوي: يتمثل في سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تتم بين الرئيس و مرؤوسيه.

التقارير الكتابية وتتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و اليومية.... الخ.

ثانياً: المرحلة الثانية: قياس الأداء الفعلي .

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير، ويشمل قياس الأداء بجانبه الكمي والنوعي.

وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يبين لنا الانحرافات

ثالثاً: المرحلة الثالثة: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المرغوب.

في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي (المحقق) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف، ويعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن و على أداء الوحدات والأهداف.

رابعاً: المرحلة الرابعة : دراسة الانحراف واصدار الحكم.

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف سواء كان انحراف موجب او فاذا كان الانحراف موجب يكون لصالح المؤسسة، اما اذا كان سالبا سالب انحراف معدوم يكون ضد المؤسسة اما الانحراف المعدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد أسبابه لتشجيع ما هو إيجابي ومعالجة ما هو سلبي

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

### المبحث الثالث: أهمية وأهداف الأداء المالي

#### المطلب الأول: أهمية الأداء المالي

للأداء المالي مكانة بارزة وأهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية وسنتعرف في هذا المطلب على أهمية الأداء والتي تكمن في:

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل مام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في مؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي للرشيد قرارات المالية للمستخدمين.

- وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتخصص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة (محمود، الصفحات 46-47).

#### المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

يتمثل الأداء للمؤسسة الاقتصادية في النتائج التي تحاول المؤسسة تحقيقها من المنظور المالي وهي بذلك تمثل الأهداف التي يمكن استخدامها كمعايير لقياس كفاءة الخطة المالية التي يكون تأثيرها إيجابيا في قيمة المؤسسة وتتمثل أهداف الأداء المالي في ما يلي (ياسين، 2007، الصفحات 26-27):

**الفرع الأول: تعظيم الربح:** يشير الربح إلى الحصة أو المقدار الذي يتم دفعه إلى مالكي المؤسسة حتى الدخل يعني أيضا من وجهة النظر المحاسبية بأنه الفرق بين إيرادات المؤسسة وتكاليفها كما تظهرها السجلات المحاسبية، وهو الذي تظهره قائمة الدخل أو الربح الصافي، أما من وجهة النظر الاقتصادية فإن الربح يمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ومن أهم مزايا هدف تعظيم الربح في المؤسسة نجد:

- أنه هدف يتسم بالبساطة ويمكن استعبابه.
- أنه يقود إلى تحقيق الأمثلية في تخصيص الموارد وذلك بتوجيهها نحو الأصول ذات العوائد المجزية.

**الفرع الثاني: تعظيم قيمة المؤسسة:** إن كل ما تقدم كان سببا في البحث عن هدف تتوافر فيه الخصائص التالية:

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

- أن يكون أكثر وضوحاً وقبولاً ، يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما تأخذ بالاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما تأخذ بالاعتبار أيضاً نوعية المنافع المتحققة وكل هذه الخصائص تجسدت في هدف تعظيم قيمة المؤسسة، الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وفي أدناه مزايا هذا الهدف.
- أنه يتعامل مع هدف تعظيم ثروة المالكين (حملة الأسهم حيث أن خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس في قيمة السهم في سوق الأوراق المالية وليس في حصة السهم من الربح.
- أن قيمة السهم هي مؤشر عن سمعة المؤسسة وصورتها لدى المستثمرين وتعتبر عن صواب القرارات المالية للمؤسسة.

### خلاصة الفصل :

لأداء المالي هو مفهوم شامل يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية من خلال الإدارة الفعّالة لمواردها، ويعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تقيم قدرتها في تحقيق الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية، والملاءة المالية. نشأ الاهتمام بالأداء المالي مع تطور نظم المحاسبة والإدارة المالية، حيث كان في البداية مرتبطاً بالتحليل البسيط للميزانيات والبيانات المالية، ثم تطور ليشمل مجموعة من المعايير التي تسمح بتقييم الأداء على مختلف الأصعدة. يشمل الأداء المالي أنواعاً متعددة مثل الأداء الربحي الذي يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مستدامة، والأداء السيولي الذي يقيم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، والأداء الاستثماري الذي يركز على العوائد المحققة من الاستثمارات. كما يتضمن أيضاً الأداء الإنتاجي الذي يعكس مدى كفاءة استخدام الموارد في عملية الإنتاج. يشمل الأداء المالي مجالات متعددة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو المؤسسات الغير ربحية. وتكمن أهمية الأداء المالي في دوره المحوري في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، جذب الاستثمارات، وتحقيق الاستدامة المالية للمؤسسة. يهدف إلى تعزيز النمو المستدام، زيادة الربحية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يساهم في تحقيق التوازن المالي وضمان استمرارية المؤسسة في ظل التحديات الاقتصادية.

# الفصل الثاني

- مفاهيم أساسية حول البنوك

التجارية ومعيار التقييم CAMELS

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

### تمهيد:

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وزادت الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور نظرا لأهمية الوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض بل وتعدد ذلك إلى اشتقاق الودائع وإصدار النقود.

تقوم هذه البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي. الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت الملائم، يعتبر البنك ذو سيولة إذا كانت لديه القدرة الحالية على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه السيولة. هذا يعني أن البنك إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادرا على الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة.

### المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار، بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تطلبه من عمليات بنكية وتجارية ومالية.

#### المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

##### الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

تشير الأدبيات المالية أن أول بنك تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا سنة توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م. وفي لندن نشأ بنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م. (العلي، 2012، صفحة

(17)

وقد ارتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصياغة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصياغة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار، ورجال الأعمال، وكان كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصياغة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت وظيفة التقليدية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الأصل، ويأخذ الوديعة. ومع مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من الأموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الإيصال يحرر الصائغ بدلا من الذهب أو الأموال ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يتقنون بهذه الإيصالات، لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصارف تجارية أخذت تكون نقودا جديدة نقود الودائع وهذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط المصارف التجارية، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك مقتصرة على الإصدار النقدي وحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بواسطة نقود الإصدار والتي تعرف الآن بالبنوك المركزية، إن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات ماليه أو مصرفية وسيطة بين المقرضين المدخرين والمقترضين المستثمرين، بل

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود من خلال إمكانياتها في توليد الائتمان المصرفي. (علي، 2002، صفحة 21)

### الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة أعمالها: خصم الأوراق التجارية وتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات (الصيرفي، صفحة 29).  
تقوم بالأعمال التجارية المعتادة، تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي (الصافي، صفحة 112).

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة. وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي (يامن، 2011، صفحة 105).

### المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية

#### الفرع الأول: خصائص البنوك التجارية

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقدواً دفترية أي نقود مصرفية وهذه خاصية البنوك التجارية، إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة. وتشمل الموارد الذاتية للبنوك التجارية نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، بمعنى أن الموارد الخارجية أي الموارد غير ذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك.

هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير ذاتية وهناك نوع يمثل جزء أكبر من تلك الودائع إلا وهي الودائع تحت الطلب. وهذا يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية (الصيرفي، صفحة 34).

#### الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

تتنازع على البنك التجاري غايات وأهداف متعارضة يسعى دائما إلى الموازنة بينها، بحيث لا يطغى تحقيق هدف على الوصول للهدف الثاني وهذا من أجل المحافظة على سير البنك.

ويمكن إجمال أهداف البنك التجاري فيما يلي:

**أولاً: الربحية:** في العالم المصرفي توجد دائما وباستمرار مفاضلة بين المخاطرة والعائد، فتحمل المخاطر توليد إيرادات متوقعة أعلى من خلال آليات مختلفة. على سبيل المثال تقديم قروض ذات هامش مرتفع للعملاء محفوفين بالمخاطرة يزيد من المكاسب على المدى القصير، ولكنه يزيد أيضا من فرص تحقيق خسائر في المستقبل، ومن الواضح أن الرهان هو أن المحصلة الصافية سوف تكون إيجابية، ولكن إذا تحولت المخاطر إلى الواقع يمكن أن يولد سلوك تحمل المخاطر خسائر. فتكون العلاقة بين المخاطرة والعائد موجودة ولكنها يجب أن تفهم كعلاقة بالربحية المتوقعة. إذن فالهدف من إدارة المخاطر هو الوصول بالمفاضلة بين المخاطرة والعائد إلى المستوى الأمثل (حفاي، 2018، صفحة 222).

**ثانياً: السيولة:** نظرا لأهمية السيولة للبنك التجاري من حيث قدرته على مواجهة الالتزامات في أي لحظة، وجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة العاطلة بغية سداد ما عليها من مستحقات في وقتها. وتعني السيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، أما في القطاع المصرفي، فالسيولة هي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان، لذلك فقد أصبحت البنوك التجارية ملزمة بأن تحتفظ بنسبة من أموالها لدى البنك المركزي كضمان إضافي لتوفر السيولة (حفاي، 2018، صفحة 223).

**ثالثاً: الأمان:** لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها. فأى خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب مشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة. ومن أجل ذلك يجب على البنوك أن تضع قواعداً محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار 1 المخاطرة المصرفية التي تعاني منها جراء قيامها بوظائفها المختلفة (سمينة، 2017، الصفحات 19-20-21).

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

من خلال استعراض أهداف البنك التجاري، نلاحظ وجود تعارض كبير وواضح بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة وهو ما يدمر هدف الأمان، وكل هذا ينعكس من خلال الدور الفعلي للإدارة المصرفية.

### المبحث الثاني: معيار تقييم الأداء المالي CAMELS

#### المطلب الأول : مفاهيم حول معيار Camels

يعد معيار camels إحدى المؤشرات لقياس وتقييم أداء البنوك، ولذلك سنتطرق إلى نشأته وتطوره وتعريفه وأهم معايير بشكل مختصر :

#### الفرع الأول: نشأة وتطور معيار Camels

لقد اختلفت آراء الكتاب والاقتصاديين حول نشأة وتطور معيار Camels ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل مستخدمي هذا المعيار وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأعلن بموجبها عن إفلاس أزيد . مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب انتشار مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدثت انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف. ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعًا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحليين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملिकهم بالحقائق، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار camels ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

#### الفرع الثاني: تعريف معيار Camels

ومن أهم مختلف التعاريف حول هذا المعيار نجد:

-يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربح السنوية المرسله من المصارف للبنك المركزي ومنثم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار camels كفاية رأس المال، جودة المنتجات الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق."

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

-تتمثل طريقة camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- يعرف مؤشر camels بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني.

### المطلب الثاني: معايير Camels

تسعى المؤسسات المالية إلى تقييم أدائها من خلال تطبيق عدة معايير هذه المعايير تستند إلى خطوات وأساليب تساعد على تقييم الفعلي لها قبل حدوث الخلل والأزمة داخلها، ومن بين هذه المعايير نذكرها فيباختصار كما يلي

#### الفرع الأول: كفاية رأس المال

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر

- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

#### الفرع الثاني: مؤشرات جودة الأصول

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات الجودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيرها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

#### الفرع الثالث: مؤشرات سلامة الإدارة:

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات وهناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها :

- معدلات الإنفاق

- نسبة الإيرادات لكل موظف.

- التوسع في أعداد المؤسسات المالية.

#### الفرع الرابع: مؤشرات الإيرادات والربحية

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، فيحين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب يمكن تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها :

- العائد على الأصول.

- العائد على حقوق الملكية

- معدلات

- الدخل والإنفاق

- المؤشرات الهيكلية.

### الفرع الخامس: مؤشرات السيولة

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:

-التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية

-التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك

-نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية نسبة الودائع إلى القروض.

-هيكل استحقاق الأصول والخصوم

-سيولة السوق الثانوية.

### الفرع السادس: درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي علىعدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

### المطلب الثالث: مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط الآتية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

- إختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

- غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من التقارير.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث نتيجة لغياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

### خلاصة:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية تعتبر مؤسسات مصرفية تسعى لتحقيق أرباح معتبرة، من خلال سعيها وراء جلب الفوائض المالية للبنك التجاري من خلال أهميته حيث يعتمد على مصادر رئيسية المباشرة نشاطه سواء تعلق الأمر بموارده الذاتية أو موارد خارجية، ومن جهة أخرى فإن البنك التجاري يوظف هذه الموارد من خلال استخداماته المختلفة أو اكتساب سندات الخزينة العامة.

ولا شك أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظائفه الأساسية، والسيولة من أبرز اهتمامات البنوك وبما أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير إن للسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك وذلك من خلال ما توفره من الأموال النقدية اللازمة له لمواجهة طلبات السحب على الودائع وتلبية طلبات الاقتراض من البنك المركزي في الأزمات المحددة لكي يمكن كم إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة وبدون خسائر في قيمتها وذلك وفقا للبنك المركزي المفروضة عليه، لأن السيولة تتأثر إلى حد كبير بطبيعة هيكل النظام المصرفي والأسواق المالية ودرجة تطورها ومدى انتشار الوعي المصرفي حيث تعتمد السيولة على قدرة البنك بخلق توازن ما بين الودائع والمسحوبات مع عدم تفويت فرص الربح الممكنة وبذلك يستخدم البنك ما بحوزته من الموارد بحيث لا يتعارض هدف تحقيق الربح مع قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته وكسب ثقة عملائه.

# الفصل الثالث

- تقييم أداء البنك الوطني الجزائري

- باستخدام نموذج CAMELS

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

تمهيد:

بعد تناول الإطار النظري لموضوع تقييم أداء البنوك التجارية من خلال نموذج CAMELS يأتي هذا الجانب التطبيقي كمحاولة لترجمة المفاهيم النظرية إلى واقع عملي من خلال دراسة ميدانية تهدف إلى تقييم أداء بنك مجموعة من البنوك التجارية خلال فترة زمنية محددة، وذلك بالاعتماد على مؤشرات نموذج CAMELS التي تشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق. ويتمثل هذا التطبيق العملي في جمع وتحليل بيانات مالية ومحاسبية مستخرجة من القوائم المالية المنشورة لتلك البنوك، من أجل احتساب النسب والمؤشرات المتعلقة بكل بُعد من أبعاد النموذج، ومقارنة النتائج المحصلة بمعايير الأداء المثلى أو المعتمدة رقائياً، بغرض تقديم تقييم شامل وموضوعي لأداء البنك محل الدراسة.

المبحث الأول: البطاقة التعريفية بالبنك الوطني الجزائري (BNA)

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA وتطوره

هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب القرار رقم 178/66 الصادر في الثالث عشر جوان من عام 1966، وبذلك يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر عقب الاستقلال، ويقدر رأس ماله بـ 20 مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

القرض العقاري الجزائري التونسي، وهو يحوي 133 وكالة والذي تم دمجها في الواحد جويلية عام 1966.

القرض الصناعي والتجاري، والذي يحوي 03 ، وكالات، وتم دمجها في الفاتح جويلية من عام 1967.

البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وهو يحتوي على 06 ، وكالات وتم دمجها في الفاتح من جانفي من عام 1968.

بنك باريس وهولندا، والذي يحوي وكالة، واحدة تم دمجها في ماي من عام 1968.

مكتب معسكر للخصم والذي يحتوي على وكالة واحدة، حيث تم دمجها في جوان.

كما أن البنك "BNA" يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع "Banque des depots" ، كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمة منصوص عليها، كذلك يقوم باستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد وللبنك تسمية خاصة به البنك الوطني الجزائري" والذي تمت كتابته بشكل مبسط

وباللغة الفرنسية "Banque Nationale d'Algérie" وباختصار "BNA" ، وهذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل الفواتير والإعلانات، كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة بـ 99 سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.

ويقتر رأس مال البنك حاليا بـ 150 ملايين دينار جزائري، وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط "Conseil Nationale de Planification" ، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000 سهم مقسمة على:

-السلع التجهيزية: 350 سهم Biens d'équipements

- الصناعات النصف غذائية 350 سهم. Des Industries Semi Alimentation

-الصناعات الغذائية 200 سهم Des Industries Agra Alimentation

-الصناعات المختلفة: 100 سهم Des Industries diverses

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

### الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

تتواجد بالبنك المصالح التالية:

أولاً: مصلحة الصندوق **Le Service caisse** وتنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات:

- عمليات المقاصة **Compensation**

- عمليات المحفظة **Le Portefeuille**

- عمليات المحاسبة **Comptabilité**

- قطاع التسديدات.

- عمليات السحب والدفع.

- التحصيلات بأنواعها.

- قطاع الأوراق التجارية.

### ثانياً: المصلحة الخارجية **Le Service étranger**

صليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.

التحصيلات بالعملة الصعبة.

عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

ثالثاً: مصلحة القروض **Le Service de credit** الرئيسية التي يكون ملفات القروض

قروض متوسطة الأجل **CMT** تسهيلات الصندوق **FC** قروض بإمضاء **Crook.par**

**signature**

دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.

دراسة حالة المخاطر.

رابعاً: المصلحة الإدارية **Le Service administratif** تعمل هذه المصلحة على متابعة

كل العمليات التالية:

وغيرها من المهام الأساسية فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية (حسابات

توظيف... الخ

تصريحات جبائية.

كل ما يتعلق بأمن البنك.

دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية لها.

خامساً: مصلحة النزاعات **Le Service contentieux**.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

أول مصلحة يتجه إليها العميل لفتح الحساب الجاري هي مصلحة النزاعات، حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة وتقادي المخاطر، وذلك عن طريق تلقي المعلومات من:

المراسلات التي تأتي من الخارج (الخبزينة الضرائب وحالات أخرى).  
الحساب بالبنك نفسه أو ببنوك أخرى.

وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير القروض التي أخذها منها.

كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض، حيث أن أي عميل لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية إلى قسم المنازعات وتتبع الخطوات التالية:

-العميل حل الموضوع بالطريقة الودية (التفاهم).

-وتنتظر المصلحة مدة أسبوع.

-إنذار ثاني إذا لم يحضر تحال القضية إلى محضر قضائي والذي بدوره يرسل له إنذار

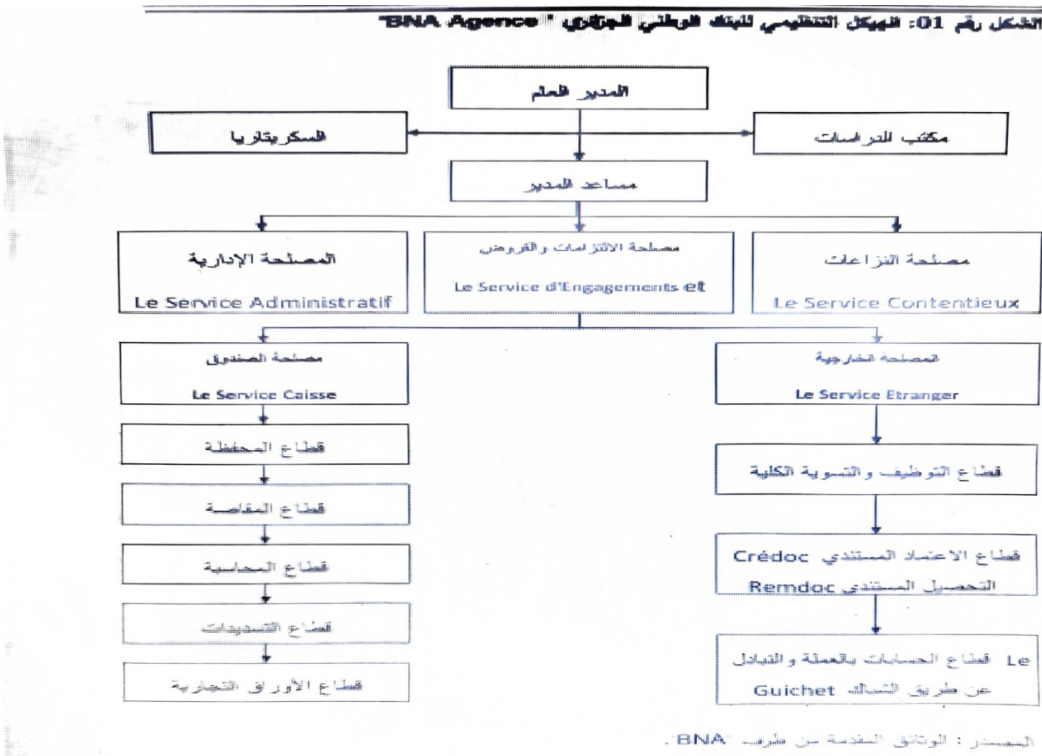
أخير بالدفع لمدة 20 يوم، إذا لم يمثل يكتب عليه تقرير (37) عدم الدفع والامتنال

-ترسل عارضة لرئيس المصلحة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة، بعد إمضاء رئيس المحكمة

تقدم لمحضر قضائي حتى يتم تنفيذ الحجز ثم بيع الضمانات ويظهر الشكل الموالي ترتيب

المصالح السابق ذكرها:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع [WWW.BNA.dz](http://WWW.BNA.dz)

### الفرع الثالث: أهداف البنك الوطني الجزائري

يركز البنك الوطني الجزائري في نشاطه على تعزيز جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:  
**جودة الخدمة:** يعتبر البنك الوطني الجزائري جودة الخدمة محور أساسي وضروري، لأن كل شيء يبدأ من أول اتصال مع العميل ولتحقيق هذه الغاية يحرص البنك على تقديم خدمات مثالية للزبائن، والتعامل مع شكاويهم وتظلماتهم في أسرع وقت ممكن، بالإضافة الى الاستماع لهم والاجابة عن كل تساؤلاتهم.

**استقطاب الموارد المالية من القطاع الخاص:** غي ظل التقلبات التي يعرفها القطاع العام، يولي البنك أهمية كبيرة لتنوع طبيعة الموارد المستقطبة، وذلك بجذب الموارد المالية من طرف جميع الوكالات وخصوصا تلك المتعلقة بالقطاع الخاص (الأفراد، المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة) مع التركيز بشكل خاص على الايداعات التي تشكل موردا مستقرا للبنك على خلاف الودائع الموضوعة تحت الطلب التي تخضع لتقلبات مستمرة.

**الشمول المالي:** يعتبر الشمول المالي من أهم الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتعزيزها وذلك من خلال دعم سياسات جمع الموارد لدى الفاعلين الاقتصاديين والأسر سواء بالدينار او بالعملات الاجنبية في النظام المصرفي، الى جانب المشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق النمو الوطني، باعتبار ان للشمول المالي دورا هاما في تطوير ونمو موارد البنك.

**التحيين:** ان اقتناء وانشاء نظام متكامل ومركزي للخدمات المصرفية العالمية يتطلب ادخال سجلات العملاء السليمة بالإضافة الى الحسابات الخاصة بهم، ولتحقيق ذلك تحرص شبكة الاستغلال في البنك الوطني الجزائري على مضاعفة الجهود لتحيين ملفات الزبائن وكذا تحيين الحسابات، والتسريع غي وتيرة معالجة كل التناقضات.

### المطلب الثاني: نشاط البنك الوطني الجزائري

يعد البنك الوطني الجزائري (BNA) أحد أعرق البنوك في الجزائر، حيث يلعب دورا محوريا في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال باقة واسعة من الانشطة والخدمات المصرفية، ويأتي نشاطه متمحورا حول تقديم حلول مالية تتوافق مع تطلعات مختلف شرائح الزبائن، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات وفق نمطين: تقليدي واسلامي، بالإضافة الى تبنيه للخدمات الرقمية عن بعد كاستجابة للتحويل التكنولوجي.

### الفرع الأول: القروض الاستهلاكية والقروض الاسلامية

#### اولا: القروض الاستهلاكية

تندرج القروض الاستهلاكية ضمن فئة القروض التي يقدمها البنك الوطني الجزائري بهدف دعم قدرة المواطنين على اقتناء سلع معمرة وخدمات أساسية مثل السيارات، الأجهزة الكهرومنزلية، الاثاث، او تمويل المصاريف الشخصية مثل العلاج او الزواج.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

وتعتبر هذه القروض احدى وسائل التحفيز الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الداخلي. تتميز هذه القروض بالخصائص التالية:

- ✓ اجال سداد مرنة تتراوح من سنة الى 5 سنوات.
  - ✓ اسعار فائدة تنافسية تختلف حسب قيمة القرض وطبيعة الزبون.
  - ✓ اجراءات مبسطة نسبيا، مع امكانية طلب الضمان او الكفالة.
- تلعب هذه القروض دورا مزدوجا:  
من جهة تساهم غي تحسين المستوى المعيشي للافراد

من جهة اخرى تدعم الدورة الاقتصادية عبر زيادة الطلب على المنتجات والخدمات. ( بن علي، 2022 )  
**ثانيا: القروض الاسلامية**

تماشيا مع التحولات الاجتماعية والدينية، أطلق البنك الوطني الجزائري منذ 2020 سلسلة من المنتجات المصرفية الاسلامية كجزء من استراتيجيته للاندماج الشامل، وتشمل القروض الاسلامية منتجات تمويلية تعتمد على صيغ المرابحة، الاجارة، المضاربة، المشاركة، وفقا لما يجيزه المجلس الاعلى الاسلامي  
**اهم الخصائص:**

- ✓ التمويل يكون لشراء سلعة او خدمة معينة ويعاد بيعها للمقترض بهامش ربح متفق عليه.
- ✓ لا تطبق الفائدة التقليدية، بل يتم التعويض عن طريق الربح المشروع.
- ✓ تغطي القروض الاسلامية تمويل شراء السيارات، المنازل، التجهيزات وحتى المشاريع الصغيرة.

**القروض الاسلامية تعزز:**

الشمول المالي من خلال جذب فئة واسعة من المواطنين التي كانت ترفض التعامل البنكي التقليدي وتحقيق توازن بين المبادئ الشرعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية. (بوخبزة، 2021؛ البنك الوطني الجزائري، 2023)

**الفرع الثاني: الخدمات الائتمانية للبنك الوطني الجزائري**

تشمل الخدمات الائتمانية التي يوفرها BNA مجموعة من التسهيلات المالية التي تهدف الى دعم المؤسسات، سواء كانت ناشئة او قائمة، وكذلك الخواص وتمنح هذه القروض وفق معايير دقيقة تشمل الدراسة الائتمانية، الضمانات، والمخاطر المالية.

**أبرز الخدمات الائتمانية:**

- قروض استثمارية: لتمويل المشاريع الانتاجية في مختلف القطاعات (الصناعة، الفلاحة، الخدمات...).
- قروض تسيير: لتغطية حاجيات الاستغلال قصيرة المدى مثل شراء المواد الأولية أو الأجور.
- اعتمادات مستندية: لتأمين عمليات الاستيراد والتصدير.
- كفالات بنكية: مثل كفالة العطاء أو كفالة الانجاز في الصفقات العمومية.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

أثر هذه الخدمات:

- ✓ تحفيز الاستثمارات الوطنية
- ✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات
- ✓ خلق فرص عمل وتنمية محلية. (معزوز، 2020؛ بن ناصر، 2019)

### الفرع الثالث: الخدمات عن بعد للبنك الوطني الجزائري

تعد الخدمات المصرفية عن بعد من أهم المؤشرات على تحول BNA الى بنك رقمي مواكب للعصر، وقد بدأ بتطوير هذه الخدمات استجابة لمتطلبات السوق ولتقليل الضغط على الفروع وتسهيل المعاملات اليومية للزبائن.

أهم الخدمات الرقمية:

**BNA Net**: منصة إلكترونية متاحة عبر موقع البنك تسمح للعملاء بإجراء العمليات البنكية من المنزل مثل تحويل الأموال، دفع الفواتير، إدارى الحسابات.

**BNA Net BNA Mobile**: تطبيق هاتفي يمكن تنزيله على Android و iOS، يتيح نفس وظائف الانترنت البنكي مع خاصيات إضافية كإشعارات الرصيد.

خدمة **BNA Pay**: نظام دفع رقمي حديث لتسهيل المعاملات عبر QR Code، خاصة مع توسع الدفع الإلكتروني في الجزائر.

الصرافات الآلية متعددة الوظائف: تمكن الزبائن من إيداع الأموال، دفع الفواتير، طباعة كشوف الحساب وغيرها.

فوائد هذه الخدمات:

- ✓ الراحة والمرونة في التعامل البنكي.
- ✓ تقليص زمن الانتظار والتكلفة
- ✓ امان عالي في المعاملات

التحديات:

- ✓ ضعف الثقافة الرقمية البنكية لدى بعض الشرائح
- ✓ الحاجة الى تحديث الشبكات في المناطق الداخلية (الخضري، 2022؛ البنك الوطني الجزائري،

(2023)

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

المبحث الثاني: تقييم أداء البنك الوطني الجزائري وفق معيار CAMELS للفترة (2019-2021)

المطلب الأول: تقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة والربحية البنك الجزائري وفق معيار CAMELS

الفرع الأول: تقييم كفاية رأس المال وفق معيار camels

تولي البنوك أهمية كبيرة لمؤشر كفاية رأس المال، وذلك لمواجهة أي مخاطر مستقبلية يمكن ان يتعرض لها البنك، وفي هذا الإطار فان نسبة الملاءمة المحددة ضمن القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية لمعدل كفاية رأس المال من خلال التعليمات 74-94 الصادرة في 1994/11/29 تتوافق مع ما حددته لجنة بازل الاولى والثانية التي تقدر ب 8% كحد ادنى، ويوضح الجدول ادناه نسبة وتصنيف كفاية رأس المال للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2021-2023):

الجدول رقم (3-1): يوضح نسبة رأس المال الأساسي الى إجمالي الأصول

2021	2020	2019	
480087092	453723271	441099928	رأس المال الاساسي
4481253482	3440270872	3491982968	اجمالي الاصول
%10.71	%13.19	%12.63	نسبة كفاية رأس المال
1	1	1	التصنيف السنوي %
$1=3/(1+1+1)$			متوسط التصنيف

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

يتضح من خلال الجدول ان البنك الوطني الجزائري قد حقق خلال سنوات (2019-2021) نسبة كفاية جيدة تتوافق مع المعدل المعياري الذي حدده البنك المركزي الجزائري، وبذلك فان البنك يقع في التصنيف الأول (1) مما يدل على أنه لديه رأس مال قوي يمكنه من مواجهة مختلف المخاطر.

**الفرع الثاني: تقييم جودة أصول البنك الجزائري وفق معيار CAMELS:** إن حيازة أي بنك على أصول جيدة تعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل للسيولة ورأس المال وإدارة البنك، من أجل تحليل وتقييم جودة أصول البنك الوطني الجزائري للفترة (2019-2021)، يمكن تلخيص عناصر هذا المؤشر وفق النسبيتين التاليتين:

### أولاً: نسبة التصنيف المرجح WCR

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، وكلما كانت هذه النسبة قليلة كلما كان للبنك ربحية أفضل وفرص نمو أكثر، حيث أن:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح WCR} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{المخصصات}}$$

يمكن توضيح التصنيف الخاص بهذه النسبة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (3-2): يوضح نسبة التصنيف المرجح WCR

التصنيف المركب	نسبة التصنيف المرجح WCR
1	$WCR > 05\%$
2	$05\% > WCR > 15\%$
3	$15\% > WCR > 35\%$
4	$35\% > WCR > 60\%$
5	$WCR < 60\%$

ثانياً: نسبة الرفع المالي

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهب اليه البنك في تمويل أصوله من أموال الغير، حيث أن ارتفاع نسبة الرفع المالي قد يشير الى زيادة المخاطر التي يتعرض اليها البنك، لكن على حساب تحقيق عوائد أقل، فالعلاقة بين المخاطر والعائد علاقة طردية، حيث أن:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = (\text{اجمالي الودائع/اجمالي الاصول})$$

### الجدول رقم (3-3) يوضح نسبة الرفع المالي

التصنيف المركب	نسبة الرفع المالي A
1	$A > 60\%$
2	$60\% > A > 64\%$
3	$64\% > A > 70\%$
4	$70\% > A > 80\%$
5	$A < 80\%$

يوضح الجدول (3-3) تحليل للنسب المذكورة اعلاه خلال فترة (2019-2021)

### الجدول رقم (3-4): يوضح نسب التصنيف المرجح ونسبة الرفع المالي للبنك الوطني الجزائري

2021	2020	2019	
292221150	273470345	264406150	حقوق الملكية
44044595	33705906	32089934	المخصصات
%13.10	%10.97	%10.82	نسبة التصنيف المرجح WCR
2	2	2	التصنيف السنوي
$2=3/(2+2+2)$			متوسط التصنيف
2722289662	2466158869	2557852095	اجمالي الودائع

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

4481253482	3440270872	3491982968	اجمالي الأصول
%60.75	%71.69	%73.25	نسبة الرفع المالي
2	4	4	التصنيف السنوي
3.33=3/(2+4+4)			متوسط التصنيف
2.66=2/(3.33+2)			التصنيف النهائي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول اعلاه نجد ان البنك الوطني الجزائري خلال سنوات الدراسة وفيما يخص جودة اصوله قد اخذ متوسط تصنيف. 2 الذي يأخذ نوع تصنيف مرضي، مما يدل على ان البنك جيد في الاساس، ولكن لديه العديد من النقاط الضعف التي يجب تداركها.

اما بالنسبة للرفع المالي فقد كانت النسبة اقل استقرارا بأخذه لمستوى تصنيف حدي 3.33 في المتوسط، مما يدل على اعتماد البنك بشكل كبير على تمويل أصوله من أموال الغير، مما قد يزيد من فرص تعرض البنك لمخاطر أكبر، خاصة سنة 2019 التي سجل فيها أكبر نسبة 73.25% وهي نسبة مرتفعة قد تؤثر على نموه مستقبلا، مع تسجيل نسبة 60.75% خلال سنة 2021 كأفضل نسبة محصلة وهي مؤشر على انخفاض ديون البنك قياسا لموجوداته مما يدل على انخفاض المخاطر التي يواجهها البنك مع انخفاض العوائد المحققة في نفس الوقت.

عموما فان للبنك نقاط ضعف رئيسية وجب عليه تصحيحها لتفادي أي مشاكل مالية او خسارة في راس المال، هذا الامر يستدعي اهتمام أكثر من طرف السلطات الرقابية والرفع من نسبة التغطية من المخصصات ودراسة نقاط الضعف ومعالجتها من اجل الرفع من جودة الأصول.

### الفرع الثالث: تقييم ربحية البنك الجزائري وفق معيار CAMELS

تعتبر الربحية من أهم المؤشرات المالية التي تساعد على قياس أداء البنوك وجودتها في تحقيق الارباح وكذا تقييم ادائها المالي بشكل أفضل، سنقوم بتحليل ربحية البنك الوطني الجزائري باستخدام النسبتين التاليتين:

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

أولاً: نسبة العائد على الأصول ROA

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف الأصول، ويعد ارتفاع هذه النسبة دليلاً على كفاءة البنك في استخدام أصوله بشكل فعال بينما يشير انخفاضها إلى العكس من ذلك، حيث أن:

نسبة العائد على الأصول ROA = صافي الربح / مجموع حقوق الملكية

ثانياً: نسبة العائد على حقوق الملكية ROE

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق الأرباح من حقوق الملكية أو رأس المال المملوك، حيث أن:

نسبة العائد على حقوق الملكية ROE = صافي الربح / مجموع حقوق الملكية

الجدول التالي يوضح أوزان تقييم مؤشر الربحية في البنوك:

الجدول رقم (3-5): يوضح نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية

التصنيف المركب	نسبة العائد على الأصول ROA	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE
1	$ROA \geq 1\%$	$ROE \geq 0.2\%$
2	$1\% > ROA > 0.75\%$	$0.2\% > ROE > 0.1\%$
3	$> ROA > 0.5\%$ $0.75\%$	$> ROE > 0.05\%$ $0.1\%$
4	$> ROA > 0.25\%$ $0.5\%$	$> ROE > 0.01\%$ $0.05\%$
5	$ROA < 0.25\%$	$ROE < 0.01\%$

يمكننا من خلال الجدول اعلاه تحليل وتصنيف ربحية البنك الوطني الجزائري في الجدول التالي:

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

الجدول رقم(3-6): يوضح نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية للبنك الوطني

الجزائري

2021	2020	2019	
46690479	23047665	19064194	صافي الربح
4481253482	3440270872	3491982968	اجمالي الاصول
%1.04	%0.67	%0.55	نسبة العائد على الأصول ROA
1	3	3	التصنيف السنوي
2.33=3/(1+3+3)			متوسط التصنيف
292221150	273470345	264406150	حقوق الملكية
46690479	23047665	19064194	صافي الربح
%0.16	%0.08	%0.07	نسبة العائد على حقوق الملكية ROE
2	3	3	التصنيف السنوي
2.6=3/(2+3+3)			متوسط التصنيف
2.46=2/(2.6+2.33)			التصنيف النهائي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول اعلاه وبالاعتماد على التصنيفات السابقة نجد ان البنك الجزائري خلال السنوات(2019-2021)، وفيما يخص جودة ربحية البنك لنسبة العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية قد اخذ تصنيف نهائي 2. وهذا يضعه في تصنيف مرضي وفقا لنظام التقييم Camels، مما يعني أن البنك الوطني الجزائري يحقق دخل جيد مرضي يستطيع من خلاله توزيع حصص وأرباح مناسبة على المساهمين، كذا تكوين احتياطات معقولة لتوفير نمو جيد لرأس المال، ومع ذلك فان البنك

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

الجزائري قد يواجه تحديات وصعوبات قد تؤثر بشكل مباشر في زيادة الأرباح الصافية، لذلك وجب على البنك تحسين قدرته في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية بما في ذلك مراجعة سياساته واجراءاته المتعلقة بادرة المخاطر، ودراسة وتحليل نقاط الضعف والتأكد من انه تم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الاداء في تلك المجالات.

### الفرع الرابع: تقييم سيولة البنك الجزائري وفق معيار CAMELS

تمثل السيولة أحد اهم العوامل الحاسمة لنجاح عمليات البنك ووقايتها من مخاطر الافلاس من خلال قدرة البنك على الحصول على الاموال اللازمة لتلبية التزاماته المستحقة في الوقت المحدد، ولتحليل سيولة البنك الوطني الجزائري سنقوم باستخدام النسبيتين التاليتين:

#### أولاً: نسبة القروض الى اجمالي الأصول

يمثل هذا المؤشر مقياساً لحجم القروض الممنوحة من طرف البنك بالمقارنة مع حجم أصوله، وهو مؤشر مهم لتحديد مستوى التعرض للمخاطر المترتبة على عن تمويل العمليات البنكية وامكانية تحمل الخسائر المحتملة، حيث أن:

$$\text{نسبة القروض الى اجمالي الأصول} = \text{اجمالي القروض} / \text{اجمالي الأصول}$$

#### ثانياً: نسبة القروض الى الودائع

تعتبر هذه النسبة عن قدرة البنك في تحقيق التوازن بين الودائع التي يستقبلها والقروض التي يمنحها، وعادة ما تستخدم هذه النسبة لتحديد مستوى المخاطر المالية التي يتحملها البنك، حيث:

$$\text{نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع} = \text{اجمالي القروض} / \text{اجمالي الودائع}$$

يوضح الجدول التالي اوزان تقييم مؤشر السيولة في البنوك

الجدول رقم(3-7) : يوضح التصنيف المركب بمؤشر السيولة في البنوك

التصنيف المركب	نسبة القروض الى الودائع A	نسبة القروض الى اجمالي الأصول D

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

$D \leq 50\%$	$A \leq 55\%$	1
$50\% > D > 60\%$	$55\% > A > 60\%$	2
$60\% > D > 65\%$	$60\% > A > 65\%$	3
$65\% > D > 70\%$	$65\% > A > 70\%$	4
$D > 70\%$	$A > 70\%$	5

يوضح الجدول التالي نسبة وتصنيف مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري

الجدول رقم (3-8): يوضح نسبة وتصنيف مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري

2021	2020	2019	
2051397209	2640958188	2464020543	اجمالي القروض
4481253482	3440270872	3491982968	اجمالي الاصول
%45.78	%76.77	%70.56	نسبة القروض الى اجمالي الأصول%
1	5	5	التصنيف السنوي
$3.66 = 3 / (1 + 5 + 5)$			متوسط التصنيف
2051397209	2640958188	2464020543	اجمالي القروض
2722289662	2466158869	2557852095	اجمالي الودائع
%75.36	%107.09	%96.33	نسبة القروض الى الودائع%
5	5	5	التصنيف السنوي
$5 = 3 / (5 + 5 + 5)$			متوسط التصنيف
$4.33 = 2 / (5 + 3.66)$			التصنيف النهائي

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

تقييم السيولة الذي حصل عليه البنك الوطني الجزائري خلال فترة (2019-2021) بتصنيف نهائي هو 4 وهذا يضعه في التصنيف الحدي وفقا لنظام التقييم camels، حيث من خلال الجدول اعلاه نجد ارتفاع نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الأصول واجمالي الودائع، هذا يشير الى ان البنك يعاني صعوبات في تلبية الالتزامات المالية قصيرة الاجل، مما يعني ان البنك لا يملك مستوى كاف من السيولة لتلبية طلبات العملاء والالتزامات المالية الاخرى.

من خلال الجدول نجد ان أفضل مرحلة كانت سنة 2021، حيث بلغت نسبة القروض الى اجمالي الاصول 45.78% بتصنيف 1 قوي ونسبة القروض الى اجمالي الودائع 75.36%، وهذا يردع الى تدخل البنك المركزي لإنقاذ القطاع البنكي بعد ازمة كورونا، حيث سمح للبنوك بتخفيض احتياطياتها الالزامية من 12% الى 2.5% من اجمالي موجوداتها، مع ذلك يبقى جاني السيولة في وضعية غير مستقرة يجب على البنك تداركها.

**المطلب الثاني: تقييم الادارة والحساسية لمخاطر السوق**

**الفرع الأول: تقييم ادارة البنك الجزائري وفق معيار CAMELS**

يتضمن تحليل هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية يتم من خلالها تقييم جودة ادارة البنك وهي:

- **الحوكمة:** يتم تقييم عمل مجلس الادارة على اساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الادارة وذلك بفعالية ومرونة.

- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما اذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الاداء.

- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الاساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وغي الوقت المناسب.

- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما اذا كانت المؤسسة قد طورت منهاجاً متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الاجل، وما اذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

### الفرع الثاني: تقييم الحساسية لمخاطر السوق للبنك الجزائري وفق معيار camels

من خلال هذا العنصر يمكن اختصار تقييم وتحليل حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق، وهذا نظراً لانعدام أسواق راس المال في بلادنا، وبالتالي يعرف مؤشر مخاطر السوق بأنها مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الاسعار في السوق، وتقوم المخاطر السوقية على عدم الاستقرار في مؤشرات السوق التالية: اسعار الفائدة واسعار الصرف، مؤشرات بورصات الأسهم زحي تشمل ماييلي:

- مخاطر سعر الفائدة: يعرف بالحالة التي يحدد فيها البنك مردوبيته تتأثر بفعل معدل الفائدة.
- مخاطر تقلب سعر الصرف: تنشأ تقلبات سعر الصرف من التحركات في اسعار الصرف
- مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع.

لتحليل حساسية البنك الوطني الجزائري تجاه مخاطر السوق سيتم الاعتماد على تحليل الفجوة (GAP) التي هي عبارة عن الفرق بين الموجودات والمطلوبات ذات الحساسية لعر الفائدة، بوصفها معبراً عن الحساسية اتجاه مخاطر الفائدة.

الفجوة GAP = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة - المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

اذا كانت قيمة الفجوة موجبة يعني ان الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة والعكس صحيح.

الجدول رقم (3-9): تحليل الفجوة GAP للبنك الوطني الجزائري للفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعايير التقييم CAMELS

2051397455	2640958436	2464020799	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة
2888640243	2604722362	2719629455	المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة
(837242788)	36236074	(255608656)	الفجوة GAP
(352205123)			متوسط الفجوة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ ان البنك الجزائري قد حقق في المتوسط فجوة سالبة خلال فترة (2019-2021)، لذلك فان ارتفاع اسعار الفائدة سيؤثر على الموجودات أكثر من تأثيره على المطلوبات، لذا وجب على البنك ان يوازن بين موجوداته و مطلوباته ذات الحساسية لسعر الفائدة.

### المطلب الثالث: التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة (2019-2021)

لقيام بعملية التصنيف النهائي سنقوم بحساب متوسط التصنيف للمؤشرات التي حصل عليها البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة لتقييم مستوى واداء البنك حسب نموذج التقييم الأمريكي CAMELS كما يوضحه الجدول الاتي:

### الجدول رقم (3-10): التصنيف النهائي للبنك الوطني الجزائري للفترة (2019-2021)

تصنيف السيولة	تصنيف الربحية	تصنيف جودة الأصول	تصنيف كفاية رأس المال	
4.33	2.46	2.66	1	تصنيف المؤشرات
$2.61 = 4 / (4.33 + 2.46 + 2.66 + 1)$				متوسط التصنيف
3				التصنيف النهائي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التحليل السابق لمؤشرات للبنك الوطني الجزائري

## الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية ومعيار التقييم CAMELS

من خلال جدول التصنيف النهائي تبين ان البنك الوطني الجزائري وفق المؤشرات الاربعة التي تم تصنيفها وفق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS قد حصل على تصنيف كلي 3 بمعنى ان البنك متوسط خلال الفترة (2019-2021)، وعليه فان للبنك نقاط ضعف في مختلف الجوانب المالية والتشغيلية بسبب نقص بعض المؤشرات خصوصا فيما يتعلق بالسيولة، لذلك على البنك العمل على تحسين ادائه والذي ينعكس على مؤشراته، وبالتالي معالجة نقاط الضعف بالالتزام بالقوانين وتعليمات السلطات الرقابية

الختامة

## خاتمة:

إن هذا البحث الذي تمحور حول تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج Camels ، حيث قام الباحثان بتقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية تتمثل في: ماهية تقييم الأداء، مفاهيم حول البنوك وما هو نموذج Camels الدراسة التطبيقية لبنك الوطني الجزائري، التصنيف النهائي (العام) للبنك الوطني الجزائري، وقد استهدف هذا البحث الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تدور حول صلب الموضوع وهي: كيف يمكن تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج Camels ، حيث مكنتنا من صياغة مجموعة من النتائج والتوصيات التالية.

اولا: نتائج البحث: من خلال الدراسة تم التوصل الى ان:

1-كفاية رأس المال:

حافظ البنك على نسبة كفاية رأس مال تفوق 8%، بتصنيف ممتاز (1)، ما يدل على قدرته على مواجهة المخاطر.

2.جودة الأصول:

حصل البنك على تصنيف متوسط (2.66)، ما يدل على وجود مديونية مقبولة مع بعض نقاط الضعف في الأصول.

3.الإدارة:

تم تقييمها نوعياً، وتبين وجود حاجة لتحسين نظام المعلومات، الرقابة، والتخطيط الاستراتيجي.

4.الربحية:

تصنيف مرضي (2.46)، مع قدرة على تحقيق أرباح متوسطة لكنها غير مستقرة.

5.السيولة:

نقطة ضعف واضحة، بتصنيف ضعيف (4.33)، بسبب ارتفاع نسب القروض إلى الأصول والودائع.

6.الحساسية لمخاطر السوق:

فجوة سالبة في المتوسط، مما يدل على تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة.

## ثانيا: اختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى :** التي تنص على المقصود بتقييم الأداء باختصار هو مؤشر الكفاءة والفعالية"

أثبتت الدراسة التطبيقية على البنك الوطني الجزائري أن تقييم الأداء البنكي يمكن بالفعل اختزاله في مؤشري الكفاءة والفعالية، حيث أظهرت النتائج أن البنك حافظ على نسب كفاية رأس مال تتجاوز الحد الأدنى المطلوب (12.63% في 2019 و 13.19% في 2020)، ما يعكس كفاءة قوية في إدارة الموارد المالية. كما أظهرت نسب الربحية مثل ROA و ROE تصنيفاً مرضياً، يدل على قدرة البنك على تحقيق

العوائد. غير أن معيار السيولة شكّل نقطة ضعف واضحة، بتصنيف نهائي بلغ 4.33، مما يشير إلى مشاكل في تلبية الالتزامات قصيرة الأجل، وهو ما يمس جانب الفعالية التشغيلية للبنك. هذه النتائج تؤكد أن مؤشري الكفاءة والفعالية يمثلان الأساس في تقييم الأداء البنكي.

**الفرضية الثانية:** "معيار CAMELS هو عبارة عن مجموعة من المؤشرات يتم من خلالها تحديد الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة تصنيفه"

أكدت الدراسة التطبيقية دقة هذه الفرضية من خلال استخدام معيار CAMELS لتقييم الأداء العام للبنك الوطني الجزائري، حيث تم تحليل ستة مؤشرات رئيسية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، تقييم الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق. وقد مكن هذا التحليل من تصنيف البنك بشكل موضوعي، حيث حصل على تقييم نهائي يقدر بـ3، ما يشير إلى أداء متوسط مع نقاط ضعف يجب معالجتها. استخدام CAMELS أتاح دراسة كل جانب مالي وتشغيلي للبنك بصورة منفصلة ثم تجميعها في تصنيف مركب، ما يثبت أنه أداة فعالة لتشخيص الوضع المالي لأي مؤسسة مصرفية.

**الفرضية الثالثة:** "يمكن للبنك الوطني الجزائري تطبيق معيار CAMELS"

أظهرت النتائج التطبيقية أن معيار CAMELS يمكن تطبيقه بكفاءة على البنك الوطني الجزائري، حيث تم تحليل البيانات المالية الواقعية للفترة (2019-2021) واستخدام المعايير الدولية في التقييم. أفرز التحليل تصنيفات دقيقة لكل مكون من مكونات الأداء، فتم تصنيف كفاية رأس المال عند المستوى (1)، بينما جاءت جودة الأصول في (2.66)، والربحية (2.46)، والسيولة (4.33)، مع تحليل فجوة الفائدة (GAP) لتقييم الحساسية لمخاطر السوق. هذا التقييم أفضى إلى تصنيف نهائي للبنك في المرتبة (3)، ما يعكس أداء متوسطاً. نجاح هذا التطبيق يبرهن على قابلية تطبيق معيار CAMELS في البيئة المصرفية الجزائرية لتحسين الأداء وتحديد أولويات الإصلاح المالي والإداري.

**- توصيات البحث:**

يمكن اتخاذ جملة من التوصيات الضرورية كما يلي:  
يمكن للبنك الاعتماد على مثل هذا المعيار.  
يساعد هذا النموذج البنك على التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها.  
هذا النموذج يساعد على دخول الأسواق المالية.  
يساهم في رفع كفاءة البنك.  
يقيم الأداء بشكل جيد ويقوم بتصنيف البنك من بين مجموعة البنوك المتاحة.  
يحسن من نقاط الضعف ويعمل على تحسينها.

# قائمة المراجع

- المرجوشي أيتن محمود سامع، "تقييم الأداء المؤسس في المنظمات العامة الدولية"، ط 01، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2008.
- إلهام يحيوي، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الإسمنت (عين التوتة)، باتنة، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007.
- عبد الله قويدر الواحد و ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة العمومية الجزائرية )، دار المحمدية، الجزائر.
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.
- توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2003.2004.
- فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاص، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، عمان.
- صلاح الدين حسن السيبي نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسم الطباعة والنشر، بيروت، 1996.
- أبو الفتوح على فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999.
- صلاح الدين عبد الباقي، إدارة المورد البشرية الدارالجامعية للنشر، مصر، 1999.
- الصورية عاشوري وآخرون، دور النظام المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية رسالة ماجستير، منشور جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

- نور الدين بن عمارة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز ورقلة (2009 - 2005) مذكرة ماستر، جامعة قاصد المرباح ورقلة، الجزائر.
- المصدر: شيطبي رقيمة، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- زروق محمد وعرابية الحاج أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، جامعة ورقلة.
- قدور نبيلة، "تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية"، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2019.
- طالب فرحان علا والمشهداني شيحان إيمان الحكومة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- بلبال حسناوي وعبد الرزاق فوزي، اثر رأس المال الفكري في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 09 العدد 16 جامعة سطيف 2019.
- المصدر: علاء فرحان علاء والمشهداني شيحاني إيمان.
- الخطيب محمد محمود النعيميتايه عدنان والخرشة كاتب ياسين أساسيات في الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة، الأردن 2007.
- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، دار الذاكرة ، مصر، ط1، 2012.
- رضا صاحب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر، مصر، ط1، 2002.
- محمد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك دار المنهاج، مصر، ط1.
- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك - بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، الأردن، عمان، ط1.

- حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن اقتصاديات النقود والمصارف دار الصفاء، عمان، ط1، 2011.
- رحيمة شخوم وعبد القادر حفاي، أثر المخاطرة المصرفية على ربحية المصارف التجارية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 2، المجلد 12، الجزائر، 2018.
- عزيزة بن سميثة، الائتمان في البنوك التجارية مخاطر وأساليب تسيرها ، دار الأيام ، الأردن، ط1، 2017.
- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 141.
- شيني رشيد وسيد عمر زينب، إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية مجلة التكامل، العدد 2، المجلد 9، 2021.
- طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف قياس وضبط السيولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.
- نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، المجلد 2، العراق، 2013.
- دليخ فارس دور السوق النقدي في تأمين سيولة البنوك التجارية مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد العربي بن مهدي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، 2013.
- أحمد حميدي الموسي، القدرة التسييرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر، مجلة جامعة كربلاء، العدد 7، المجلد 2، 2018.
- محمد طنيب، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، عمان، ط1، 2008.
- البحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 2 ، المجلد 9 ، تاريخ ديسمبر 2018.
- فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، تخصص إدارة الأعمال، سوريا.

- عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص إدارة أعمال العراق، 2005.
- رضا صاحب أبو محمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر دار الفكر، ط 1، عمان 2002.
- د. يسري محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، 2005.
- د. غسان قاسم خالد عبد الله، إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات الدار المنهجية عمان 2015.
- د. سمير محمد الحسيني، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الغد، 1989.
- راجع هبة محمود الباز، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة.
- غسان قاسم خالد عبد الله، إدارة الأزمات.
- حسين السيد حسين محمد القاضي " المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي.
- راجع: هبة محمود الباز، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة.
- راجع: إبراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- د. رضا عبد السلام اخبار العولمة الرأسمالية.
- إبراهيم عبد العزيز التجارة الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي.
- مجلة روح القوانين - العدد الخامس والتسعون - إصدار يوليو 2021، الآثار القانونية المترتبة على البنوك في ظل جائحة كورونا وفقاً للترشيعات الأردنية الدكتور، نعمان محمد عبد الله عودات قسم القانون، كلية العلوم والدراسات النظرية، الجامعة السعودية الالكترونية.
- وديع أحمد كابلي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والنتائج.

- د. رمزي زكي، فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد والرأسمال والفكر التنموي العربي.

المصادر الأجنبية:

- Demirguc–Kunt&EnricaDetragische, "The Determinants Of Banking In Developing & Developed Countries", opcit, P99.
- Breuer, Janice. (2004). An Exegesis on Currency and Banking Crisis. OPCIT.
- Taylor, John B. (2009). The Financial Crisis and the Policy Responses:
  - An Empirical Analysis of What Went Wrong. Opcit.
  - –Jean–pierre–Evalùationdela performance Dune PME :Lecasdùne entreprise AùvergnateconferenceFrancophonedeModilation et simùlation organisation et conduite dactivites dans l industrie et les services France mosimo » du 23ou 25 avril 203
- International Monetary Fund, "financial crises: causes & indicators", World'
- Economic Outlook, May 1998, P.74,75.
- Demirguc–Kunt&EnricaDetragische, "The Determinants Of Banking In Developing & Developed Countries", IMF Staff Papers, Vol.45, No., 1998,
- Krugman, Paul. (1979). A Model of Balance of Payment Crises. Journal of Money, Credit, and Banking. Vol. 11, 1113–55.

- Barry Eichengreen and Richard Portes. (1987). The Anatomy of Financial Crisis. NBER Working Paper, Working Paper No. 2126.
- William Cleine International Debt and the Stability of the World Economy, Institute for International Economics, Washington, D.C.1983

الملاحق

ملحق رقم 01



ETATS

FI  
NA  
NC  
IE



[www.bna.dz](http://www.bna.dz)

RS  
20  
19

( En milliers de DA )

ACTIF	Déc. 2019	Déc-18
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	431 208 241	337 316 817
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	256	270
Actifs financiers disponibles à la vente	406 162 203	379 543 232
Prêts et créances sur les institutions financières	419 512 117	407 271 144
Prêts et créances sur la clientèle	2 044 508 426	1 806 662 078
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	12 854 579	10 145 906
Impôts différés - Actif	751 736	691 309
Autres actifs	56 972 992	28 926 710
Comptes de régularisation	55 562 832	51 160 554
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	27 620 374	23 761 261
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 698 704	22 680 606
Immobilisations incorporelles nettes	86 689	95 644
Ecart d'acquisition	-	
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>3 491 982 968</b>	<b>3 082 299 350</b>

<b>PASSIF</b>	<b>Déc-19</b>	<b>Déc-18</b>
Banque centrale	-	-
Dettes envers les institutions financières	454 327 409	243 452 166
Dettes envers la clientèle	2 103 524 686	1 982 925 888
Dettes représentées par un titre	22 641 228	18 685 076
Impôts courants - Passif	9 365 385	14 282 865
Impôts différés - Passif	537 603	537 377
Autres passifs	139 136 132	117 077 585
Comptes de régularisation	103 619 975	70 894 144
Provisions pour risques et charges	32 089 934	30 088 761
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	119 836 510	108 112 786
Dettes subordonnées	207 485 319	208 002 425
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	114 406 150	90 573 966
Ecart d'évaluation	(3 876 986)	-7 991 301
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	19 064 195	35 832 184
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>3 491 982 968</b>	<b>3 082 299 350</b>

## 2 HORS

( En milliers de DA )

ENGAGEMENTS	Déc-19	Déc-18
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>		<b>979 354 019</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	1 050 975 856	9 266 640
Engagements de financement en faveur de la clientèle	8 103 474	540 106 873
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	668 134 124	170 956 732
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	105 886 843	259 023 774
Autres engagements donnés	268 851 415	
<b>ENGAGEMENTS REÇUS</b>	<b>852 575 372</b>	<b>871 072 533</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	287 279 799	305 777 260
Autres engagements reçus	<b>565 295 573</b>	<b>565 295 273</b>

## 3 COMPTES DE

( En milliers de DA )

INTITULE	Déc. 2019	déc-18
+ Intérêts et produits assimilés	139 568 406	138 968 599
- Intérêts et charges assimilées	- 48 691 575	-46 126 936
+ Commissions (produits)	2 153 578	2 111 057
- Commissions (charges)	- 16 502	-56 129

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1	50
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	723 344	571 993
+ Produits des autres activités	339 396	236 307
- Charges des autres activités	-	
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>94 076 648</b>	<b>95 704 941</b>
- Charges générales d'exploitation	- 21 756 434	-20 548 066
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 529 067	-1 556 861
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>70 791 147</b>	<b>73 600 014</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 87 266 334	-45 566 838
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	44 844 566	22 003 097
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>28 369 379</b>	<b>50 036 273</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>28 369 379</b>	<b>50 036 273</b>
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 9 305 185	-14 204 089
<b>RESULTAT NET</b>	<b>19 064 194</b>	<b>35 832 184</b>

ملحق رقم 02



البنك الوطني الجزائري  
Banque Nationale d'Algérie

# ETATS FINANCIERS 2020

## 1 BILAN

( En milliers de DA )

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		

Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>3 440 270 872</b>	<b>3 491 982 968</b>

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>3 440 270 872</b>	<b>3 491 982 968</b>

## 2 HORS BILAN

( En milliers de DA )

ENGAGEMENTS	2020	2019
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>899 978 068</b>	<b>1 050 975 856</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
<b>ENGAGEMENTS REÇUS</b>	<b>885 287 321</b>	<b>852 575 372</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Autres engagements reçus	319 991 748	287 279 799
	<b>565 295 573</b>	<b>565 295 573</b>

## 3 COMPTES DE RÉSULTATS

s financières

( En milliers de DA )

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>87 782 431</b>	<b>94 076 648</b>
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>66 048 996</b>	<b>70 791 147</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>28 147 801</b>	<b>28 369 379</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>28 147 801</b>	<b>28 369 379</b>
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
<b>RESULTAT NET</b>	<b>23 047 665</b>	<b>19 064 194</b>

ملحق رقم 03



البنك الوطني الجزائري  
Banque Nationale d'Algérie

ETATS

FI  
NA  
NC  
IE



BNA Algérie

[www.bna.dz](http://www.bna.dz)

RS  
20  
21

( En milliers de DA )

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
<b>Prêts et créances sur la clientèle</b>	<b>1 438 578 088</b>	<b>2 117 718 812</b>
<b>Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance</b>	<b>1 510 752 060</b>	<b>14 043 820</b>
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
<b>Autres actifs</b>	<b>66 935 395</b>	<b>47 818 018</b>
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
<b>TOTAL DE L'ACTIF</b>	<b>4 481 253 482</b>	<b>3 440 270 872</b>

<b>PASSIF</b>	<b>2021</b>	<b>2020</b>
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
<b>Autres passifs</b>	<b>132 959 651</b>	<b>109 956 773</b>
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
<b>Capital</b>	<b>150 000 000</b>	<b>150 000 000</b>
Primes liées au capital		
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
<b>TOTAL DU PASSIF</b>	<b>4 481 253 482</b>	<b>3 440 270 872</b>

## 2 HORS

( En milliers de DA )

ENGAGEMENTS	2021	2020
<b>ENGAGEMENTS DONNES</b>	<b>652 357 532</b>	<b>899 978 068</b>
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
<b>ENGAGEMENTS REÇUS</b>	<b>876 604 584</b>	<b>885 287 321</b>
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	<b>565 295 573</b>	<b>565 295 573</b>

## 3 COMPTES DE

( En milliers de DA )

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
<b>PRODUIT NET BANCAIRE</b>	<b>94 617 409</b>	<b>87 782 431</b>
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
<b>RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>70 294 660</b>	<b>66 048 996</b>
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION</b>	<b>57 944 651</b>	<b>28 147 801</b>
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
<b>RESULTAT AVANT IMPOT</b>	<b>57 944 651</b>	<b>28 147 801</b>
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
<b>RESULTAT NET</b>	<b>46 690 479</b>	<b>23 047 665</b>

